

Distr.: General
25 August 2005
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى اتفاق أكرال الثالث بشأن كوت ديفوار الذي أبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أكرال، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29)، وإلى رسائلي السابقة إلى رئيس مجلس الأمن التي أحيلت بها تقارير فريق الرصد الثلاثي الذي أنشئ بموجب اتفاق أكرال الثالث.

ومرفق طيه تقرير فريق الرصد الثلاثي السادس عشر الذي يغطي الفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة .

(توقيع) كوفي أ. عنان

مرفق

تنفيذ اتفاق أكرّا الثالث

التقرير السادس عشر لفريق الرصد الثلاثي

الذي يغطي الفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥

أولاً - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملاً باتفاق أكرّا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي أنشئ بموجبه فريق الرصد الثلاثي، وطلب إليه تقديم تقارير منتظمة عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أكرّا الثالث، الذي تم توسيع نطاقه ليشمل اتفاق وإعلان بريتوريا المبرمين مؤخرًا. وهذا التقرير السادس عشر يغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها الفترة الواقعة بين ١ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

ثانياً - لمحة عامة

٢ - وشهدت الفترة قيد الاستعراض تدهوراً في المناخ السياسي في كوت ديفوار إذ أن التفاؤل الذي تولد على إثر صدور إعلان بريتوريا تراجع وحل محله قدر أكبر من الحذر بعد تجدد حوادث المواجهات المسلحة في المناطق المحيطة مباشرة بأبيدجان، وبالتحديد في أنياما وأغبوبيل في يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه. وقد طالبت الأحزاب السياسية الأيفورية المنتمية لجميع الأطراف بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فور وقوع تلك الحوادث، بإجراء تحقيقات للتأكد من الحقائق التي تكتنف هذه الأحداث. ومع ذلك، زادت التوترات بشكل ملحوظ في منطقة أبيدجان مع اندلاع حالات الشغب العام التي تورطت فيها حركة الوطنيين الشباب. وقد أصدر الرئيس غباغبو، استناداً إلى السلطات الاستثنائية المخولة له بموجب المادة ٤٨ من الدستور، القوانين الستة بمقتضى اتفاق لينا - ماركوسي. وقد رفضت مجموعة أحزاب المعارضة السبعة من جانبها بصفة خاصة ما يتعلق منها باللجنة الانتخابية المستقلة والقانون الخاص بالتجنس، وناشدت الوسيط محتجة بأن التعديلات لا تتوافق تماماً مع توصيات اتفاق بريتوريا. وعلى ضوء هذه التحفظات، من غير المحتمل أن تبدأ اللجنة الانتخابية المستقلة أنشطتها في المستقبل القريب ولا حتى في الموعد النهائي الذي انقضى والذي كان محددًا بتموز/يوليه في إعلان بريتوريا. وبما أن الجزء ٣ من إعلان بريتوريا حدد العلاقة بأن جعل إقرار القوانين المتعلقة بالتجنس والهوية شرطاً مسبقاً للبداية الفعلية لتزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ، فقد تعثرت عملية السلام مرة أخرى بسبب المواقف المتصلبة التي اتخذتها أطراف الصراع في كوت ديفوار.

ثالثاً - التطورات في عملية السلام

٣ - رحب الأيفوريون عموماً بإعلان بريتوريا باعتباره الفرصة الأخيرة لضمان احترام الموعد النهائي للانتخابات الذي حدده الدستور وهو ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد حدد الإعلان ستة مجالات يتعين أن تتخذ فيها إجراءات. وهي كما يلي:

(أ) نزع أسلحة جميع الميليشيات وحلها فوراً وإكمال العملية بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛

(ب) وضع جدول زمني جديد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛

(ج) إصدار جميع القوانين المتبقية المتصلة باتفاق لينا - ماركوسي التي أشار الوسيط إلى أنها لا تتفق مع اتفاق لينا - ماركوسي نصاً وروحاً، وذلك بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛

(د) تدريب ٥٠٠ من ضباط الشرطة الاحتياطيين من بين صفوف القوى الجديدة بواسطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛

(هـ) مواصلة عمليات تجهيز مواقع التجميع المتصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إصلاح مواقع تجميع المقاتلين السابقين، وتوعية السكان والأنشطة السابقة لإعادة التجميع؛

(و) توفير الأمن للأمين العام للقوى الجديدة وللمتطوعين لترشيح أنفسهم في انتخابات الرئاسة من المعارضة للسماح لهم بالعودة إلى كوت ديفوار.

٤ - وحسب التكاليف الصادر، اجتمع رئيس أركان قوات الدفاع والأمن ورئيس أركان القوات المسلحة للقوى الجديدة، في ياموسوكرو، في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، للاتفاق وتحديد جدول زمني جديد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتم إبرام اتفاق في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ووفقاً لشروط الجدول الزمني المنقح الصارم الذي وقعته القوتان، تبدأ إعادة تجميع المقاتلين السابقين في ٣١ تموز/يوليه، ويبدأ نزع الأسلحة فعلياً في ٢٨ أيلول/سبتمبر، على أن يكتمل في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالتدابير التي يتعين أن تتخذها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لضمان أمن الأمين العام للقوى

الجديدة، والمرشحين الآخرين للرئاسة لتمكينهم من العودة إلى كوت ديفوار، أقرت الأطراف في إعلان بريتوريا بأن هذه التدابير مستوفاة. ومع ذلك هناك عدد من وزراء القوى الجديدة الذين لم يعودوا بعد لتقلد مناصبهم في حكومة المصالحة الوطنية.

التعديلات التشريعية

٥ - وقع الرئيس غباغبو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ ستة قوانين منبثقة كلها عن اتفاق لينا - ماركوسي وقد وصفها الوسيط بأنها بحاجة إلى أن تتوافق مع اتفاق لينا - ماركوسي. واعتارفا بالطريق المسدود الذي وصلت إليه الجمعية الوطنية حيث أصر أعضاء البرلمان من الجبهة الشعبية الأيفورية على رفضهم المشاركة في أي مناقشة تتعلق بالقوانين المنبثقة عن لينا - ماركوسي إلى أن يقدم رئيس الوزراء، سيدو الإيماني ديارا، سردا لما تم أثناء رئاسته لحكومة المصالحة الوطنية، حث الوسيط الرئيس غباغبو على اللجوء ثانية إلى استخدام السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٤٨ من الدستور الأيفوري، وإصدار هذه القوانين.

٦ - واستجابة لطلب الوسيط، والتزاما بالجدول الوارد في إعلان بريتوريا، احتكم الرئيس غباغبو، في خطاب وجهه إلى الأمة، في ١٥ تموز/يوليه، إلى السلطات المخولة له بموجب المادة ٤٨ وأصدر قوانين لينا - ماركوسي المتبقية، شريطة أن تعلن وفقا للإجراءات الطارئة الخاصة بالنشر. وتمثل هذه في قانون المواطنة (الجنسية)، والقانون المتعلق بالأحكام الخاصة بالتجنس، وقانون هوية الأشخاص وتوفيق أوضاع المغتربين (الأجانب) في كوت ديفوار، وقانون اللجنة الانتخابية المستقلة، وقانون تمويل الأحزاب السياسية، وقانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي رسالة موجهة إلى الموقعين على اتفاق بريتوريا قبل المرسوم الرئاسي، أخطر الوسيط أطراف الأزمة الأيفورية بأنه بعد توقيع الرئيس على المراسيم المتعلقة بإذاعة وتلفزيون كوت ديفوار وتنفيذها، لم تعد هناك حاجة لاعتماد القانون المقترح لإذاعة وتلفزيون كوت ديفوار.

٧ - ولم توافق المجموعات المعارضة لمجموعة السبعة على سن القوانين المتبقية بهذه الطريقة وفي الواقع، أعربت القوى الجديدة، في رسالة مفتوحة إلى الوسيط، عن تحفظاتها القوية إزاء اللجوء مرة أخرى إلى استخدام السلطات الاستثنائية الواقعة في المادة ٤٨، التي استخدمها الرئيس في حزيران/يونيه لإجازة ترشيح السيد الحسن واتارا في الانتخابات الرئاسية المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفور إلقاء خطاب الرئيس، ثارت مناقشات كثيرة حول محتوى القوانين الفعلية التي جرى إصدارها، حيث تأخر بعض الشيء نشر نصوصها الفعلية على الجمهور. ومنذ ذلك التاريخ، ناشدت أحزاب المعارضة لمجموعة السبعة بقيادة الحزب

الديمقراطي لكوت ديفوار وتجمع الجمهوريين، الوسيط معربة عن عدم رضاها عن جوانب معينة من القوانين المعتمدة، وخصوصا جوانب من القانون المتعلق بالأحكام الخاصة للتجنس وقانون اللجنة الانتخابية المستقلة، التي يزعمون أنها لا تتفق مع توصيات اتفاق بريتوريا. وبغض النظر عن النقاش السياسي المتعلق بالنصوص الفعلية للقوانين التي أصدرها الرئيس غباغبو، استمرت الأحزاب السياسية المختلفة في استثارة قواعد مؤيديها تحسبا للانتخابات القادمة وفي تبادل الاتهامات القاسية وسط معركة انتخابية تواجه معارضة شديدة.

تجدد أعمال العنف

٨ - وفي هذا الجو المشحون بالمناوشات السياسية الساخنة، أفادت التقارير أن مجموعة من المسلحين هاجمت، عشية ٢٣/٢٤ حزيران/يونيه، مركزا لجنود الدرك في أنياما وأغفيل وقتلت ٤ من أفراد قوات الدفاع والأمن. وتصدت قوات الدفاع والأمن لهؤلاء المسلحين في أقصى الشمال بالقرب من مدينتي يونغوانو وديمبوكرو. وفي مساء يوم ٢٤ حزيران/يونيه، استعادت قوات الدفاع والأمن سيطرتها على هاتين المنطقتين، وتوغلت كثيرا في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ووفقا لبيانات قوات الدفاع والأمن أدت هذه الاشتباكات إلى مقتل نحو ٢٠ فردا وإلقاء القبض على ١٩ فردا. وتظل دوافع هذه الهجمات غير واضحة، وكذلك الأشخاص الذين أمروا بشن الهجمات. وقد نفت القوات الجديدة أية صلة لها بالحوادث.

٩ - وقد نجحت هذه الحوادث في تعكير الأجواء السياسية الساخنة أصلا. وأعلنت حركة الشباب الوطنيين، الموالية للرئيس غباغبو، أنها ستحبط وستوقف أية محاولة من جانب مجموعة السبعة لعقد اجتماعات من أي نوع داخل المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ومن ثم مضوا وعاصروا لفترة قصيرة الحطة الوطنية للتلفزيون، وبعض المكاتب التابعة للمعارضة في مدينة أبيدجان. وقد شجبت حكومة المصالحة الوطنية وعدد من مجموعات المجتمع المدني بشدة هذه البيانات والأعمال التي ترتبت عليها. وكررت حكومة المصالحة الوطنية تأكيد حظرها للمسيرات والمظاهرات في الشوارع الذي لا يزال ساريا في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة. وقد تم نشر قوات الأمن لقمع الاضطرابات العامة في أبيدجان عندما حاول الشباب الوطنيون منع مجموعات من المعارضة من الاجتماع.

١٠ - وواجهت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار صعوبات أيضا في أعقاب أحداث أغبوفيل، وأنياما وأزاغوي مباشرة، حيث قام بعض السكان المحليين في المنطقة بمنع أفرادها من زيارة المناطق المحلية المتأثرة وسط تساؤلات عن أسباب عدم حماية السكان المحليين من الهجمات. وقد تمت معالجة هذا الموقف، وتم نشر قوات محايدة في المناطق المذكورة. وعلى

إثر هذه الأحداث، استمرت القوى السياسية في تبادل الاتهامات بالتواطؤ في هذه الأحداث. وسارعت الجبهة الشعبية الأيفورية فوراً باتهام القوى الجديدة وعدد معين من السياسيين ستمتهم بالاسم بالتحريض على الهجوم، مما ساهم في زيادة حدة التوتر. بيد أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومختلف المجموعات السياسية في البلد طالبت بإجراء تحقيقات كاملة في الحوادث، مع أن قائد قوات العملية أفاد حسب التقارير إنه لم يجد أي دليل على القيام بعمليات قتالية هامة في المدن المتأثرة.

مناطق القوى الحديثة

١١ - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة، شهدت الفترة قيد الاستعراض تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة بين عناصر القوى الجديدة، وقوات الأمن الغينية في ١٢ تموز/يوليه يقال إنها أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ١٢ فرداً من القوى الجديدة. وورد في تلك الأحداث أن عناصر معينة من القوى الجديدة عبرت الحدود إلى غينيا وقامت السلطات الغينية بإجبارها على الخروج.

١٢ - وقد عاد غويوم سورو، الأمين العام للقوى الجديدة إلى بواكي، في ٢٠ تموز/يوليه، بعد ما يقارب ٤ أشهر خارج البلاد. ومضى يروج للعديد من أعضاء القوات المسلحة للقوى الجديدة، بمن فيهم رئيس هيئة الأركان إسماعيل باكايوكا وميشيل غو، وزير الشباب والرياضة في حكومة المصالحة الوطنية، إلى جانب عدد من قادة المنطقة. وبالرغم من عودة السيد سورو إلى بواكي، والتدابير التي اتخذتها القوات المحايدة لضمان أمن وزراء القوى الجديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فإن عدداً من وزراء القوى الجديدة لم يعودوا حتى الآن للانضمام إلى الحكومة كما كان متوقفاً من إعلان بريتوريا.

تأمين المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الجديدة أثناء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٣ - لا تزال هذه المسألة متوقفة على تدريب نحو ٦٠٠ فرد من مساعدي الأمن بين صفوف القوة الجديدة. وقد وضع البرنامج، بما في ذلك تحديد المتدربين وطريقة التدريب، تحت رعاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

مهمة التيسير التي يضطلع بها إميكي

١٤ - مع ازدياد تدهور الحالة الأمنية والسياسية في البلد، تتعرض مهمة التيسير التي يضطلع بها إميكي من أجل عملية السلام القائمة على التفاوض لخطر التعثر، بالرغم من الإنجازات التي تحققت بفضل الجهود التي بذلها الوسيط نحو تحقيق تقدم في تنفيذ شروط اتفاق بريتوريا

وإعلان بريتوريا الناشئ عنه. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم مما تضمنه الإعلان من تلويح بفرض جزاءات "ضد الأطراف التي تتقاعس عن تنفيذ اتفاقات بريتوريا وتعطل عملية السلام" لا يبدو أن لهذه الرسالة الحازمة أثرها المتوقع على دوائر معينة في الأوساط السياسية الفاعلة. بيد أن اعتماد جدول زمني لترع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصدار قوانين لينا - ماركوسي المتبقية، ورغم الاحتجاج عليها، لا يزال ينطوي على احتمال وإمكانية إجراء الانتخابات في الموعد النهائي المنصوص عليه في الدستور، وهو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ومع ذلك، يتعين الانتظار لمعرفة ما إذا كان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيبدأ فعلاً، كما هو مقرر له، بالنظر إلى التطورات التي استجذبت على أرض الواقع في الأسبوع الأخير من تموز/يوليه. وأي توقعات قائمة للانتخابات ستنشأ عن عدم الالتزام بالأطر الزمنية الجديدة، وخصوصاً ما يتعلق منها بحل المليشيات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

نزع أسلحة المليشيات وحلها

١٥ - ووفقاً لاتفاق بريتوريا، أسندت مسؤولية نزع أسلحة جميع المليشيات وحلها في جميع أنحاء التراب الوطني إلى رئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية. وبعد المشاورات حول هذا البرنامج، مضى عمل الآلية الثلاثية على مستويات مختلفة على الرغم مما ورد في التقارير عن حدوث بعض التأخيرات، نتيجة لمطالبة بعض المليشيات بالمزيد من الضمانات بخصوص إدماجها لاحقاً في البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأثار هذا شكوكاً خطيرة حول تنفيذ هذا البرنامج.

العملية الانتخابية

١٦ - واصلت الأحزاب السياسية الرسمية تعبئة دعم القواعد المؤيدة لها وأنصارها استعداداً للانتخابات القادمة. ويجري يومياً تنظيم الاجتماعات الحاشدة في أبيدجان وحولها وفي المناطق الأخرى داخل الأرض التي تسيطر عليها الحكومة. ومع قرب وصول السيد انطونيو ف. مونتيرو من البرتغال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للانتخابات، يؤمل أن يساعد اشتراك الأمم المتحدة في عمل اللجنة الانتخابية المستقلة وعمل المجلس الدستوري وإشرافها على عملهما، في تحديد سير العملية الانتخابية.

حقوق الإنسان

١٧ - لم تشهد حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تحسناً ملحوظاً، وتظل مصدر قلق بالغ. وتتواصل التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو لسيطرة القوي الجديدة. وقد تم إبراز هذا، بشكل خاص إبان

زيارة السيدة لويز أربور، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى كوت ديفوار حيث حرصت على أن تعرب عن عزمها وعزم المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقديم جميع الذين تبين أنهم انتهكوا حقوق الإنسان في كوت ديفوار إلى العدالة. وأكدت على أن لا أحد يستطيع الإفلات من العقاب مهما كانت سلطته أو سلطتها ومهما كانت شخصيته أو شخصيتها.

المساعدة الإنسانية، الانتعاش الاقتصادي والإعمار

١٨ - وتواصل الحكومة في أبيدجان الشكوى من الآثار الضارة المترتبة على الأزمة بالنسبة للاقتصاد الأيفوري. وقد قدر وزير المالية والتخطيط، في ٢٧ تموز/يوليه، أن البلد مع كل ذلك، قد يحقق نموا سنويا بنسبة ١ في المائة إذا تسنى له احتواء التضخم. أما من ناحية المساعدة الإنسانية، تواصل مختلف الوكالات والمؤسسات الإنسانية عملها من أجل مساعدة الأشخاص المشردين. وقد وردت تقارير تفيد بأنه في ظل تزايد المخاوف الأمنية، غادر البلد ما يصل إلى ٥ ٠٠٠ من اللاجئين الليبيريين.

رابعاً - الخاتمة

١٩ - والآن وقد بقي على الانتخابات أقل من ثلاثة أشهر، يظل الوضع في كوت ديفوار مضطرباً. وما تزال هناك عقبات خطيرة تعوق مسار تلك الانتخابات، إذ أصبح من المشكوك فيه الآن إن كان سيتم الالتزام بالجدول الزمني لترفع السلاح، خصوصاً في ظل الجدل الدائر حالياً حول القوانين التي أصدرها الرئيس غباغبو، وردود فعل القوى الجديدة.

٢٠ - ويجب على الوسطاء في عملية السلام ممارسة ضغط أكبر على جميع الجهات الفاعلة السياسية في كوت ديفوار لتوحيد صفوفهم من أجل إنقاذ البلد من كارثة محتملة تنجم عن الفوضى المحتومة التي ستقع، إذا لم تجر الانتخابات في موعدها المحدد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وقع نيابة عن المجموعة

السفير راف أويشوي

الرئيس

٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥